المحاضرة الثالثة:العلاقة بين السلطات المحلية والمجتمع المدني

تعريف المجتمع المدني:

المجتمع المدني يُعرّف (بالإنجليزية: Civil Society) المجتمع الذي تكونت مؤسساته ومنظماته بشكلٍ مستقل عن سلطة الدولة؛ حيث يجمعها فيما بينها رابطة اختيارية طوعية،كما أنّه يقوم على العمل الاجتماعي لتحقيق المصالح المشتركة؛ كالأحزاب، والجمعيات الخيرية، والمنظمات ومنظمات حقوق غير الحكومية، والحركة الاجتماعية، والنقابات، الإنسان، وغيرها، إلا أنّه لا يُعدّ مجتمعاً متجانساً نظراً لعدم وضوح الحدود بينه وبين الحكومة أو الجهات التجارية

يعد بناء المجتمع المدني معقداً ومتبايناً إلى حد ما، ولكنه مهم وأساسي للتعبير عن غير المسموعين من الناس من خلال تعزيز المشاركات المحلية بالإضافة إلى أنّه يُعتبر في صنع القرارات السياسية وتوفير الخدمات، القطاع للمجتمع إلى جانب الحكومة والأعمال التجارية.

كما تدعم الأمم المتحدة المجتمعات المدنية لأنّها تنهض بالمُثل العليا للمنظمة بأكملها

محاضرات مقياس الحوكمة المحلية لطلبة السنة الأولى ماستر /س2

بدأ ظهور مصطلح المجتمع المدني في الثمانينات من خلال الحركات غير الحكومية المعارضة للنظم الاستبدادية في المناقشات السياسية والاقتصادية، ويتمتّع المجتمع المدني بالسلطة الكافية للتأثير على صانعي السياسات، كما يُعدّ في تطور مستمر نتيجة التطورات التكنولوجية والتغيرات التي تحدث باستمرار، مثل: منظمة العفو الدولية، والصندوق العالمي للطبيعة، والاتّحاد كما تختلف هذه المنظمات باختلاف حجمها وأساسها الدولي لنقابات العمال، وسياساتها، فهناك منظمات غير حكومية دولية، وحركات جماهيرية، ومنظمات ويُعدّ التعاون من أجل البقاء أحد أهم أهدافها من خلال صغيرة ومحلية، الممارسات الاجتماعية والتنسيق بينها بعدّة أساليب قديمة ومعاصرة

يعد مصطلح المجتمع المدني مصطلحاً عالمياً خاصةً بعد ظهور حركات الديمقراطية الحديثة إذ تعمل على تنشيط الحياة السياسية وإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية، ويعكس عدداً من المفاهيم والأفكار في العصر الحديث أهمّها التعددية والمنفعة الاجتماعية؛ والتي تُعدّ مهمة من أجل تحسين الظروف في العالم وحجب ما يحول دون تحقيقها؛ كالتعصب، ومهددات حرية العمل والاعتقاد، وغيرها، إلا أنّها تُعتبر فكرة صعبة المنال إلى حد ما، ولكن اتصال الأفراد ببعضهم البعض بدءاً بالأسرة وانتهاء بالدولة من خلال شبكة من القيم والأخلاق يترك انطباعاً إيجابياً حول قدرة الأفراد على التغيّر

من خلال المشاركة في الحياة الخاصة والعامة.

محاضرات مقياس الحوكمة المحلية لطلبة السنة الأولى ماستر /س2

ألفت نظر طلبتي العزاء بأن ركائز قيام المجتمع المدني هي بالأساس غايات وأهداف لأي إستراتيجية للتنمية السياسية والبشرية.

ركائز قيام المجتمع المدني

1. **التنظيم:** فالمجتمع المدني يشير إلى منظمات تقوم على فكرة المؤسسية وعلى العمل الجماعي المنظم.
2. **التطوع** والإرادة الحرة للمشاركة في الشأن العام دون توقع أجر أو عائد نظير هذه المشاركة.
3. **الاستقلال** عن الدولة ومؤسساتها الرسمية، وهو استقلال نسبي وليس كاملاً، بمعنى أنه استقلال يسمح بالتعاون والتنسيق والتكامل من أجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والدولة معاً.
4. **علاقات ثقة وتضامن**، ونوع من التسامح والحوار **وقبول الآخر**، **والسلوك المتمدين والراقي**.
5. بما يوفر في النهاية الفاعلية في الأداء للمجتمع المدني بمنظماته المختلفة.

وهذه الشروط ذاتها تعد متطلبات أساسية لتحقيق التنمية السياسية والبشرية، فالتنظيم وثقافة بناء المؤسسات والتطوع ونشر ثقافة المبادرة الذاتية وتمكين أبناء المجتمع والتأكيد على إرادة المواطنين ومشاركتهم في الشأن العام، والتنسيق وتقسيم العمل بين الدولة والمجتمع في إطار من التعاون والاستقلال ،والثقة بين أبناء المجتمع.

كلها

غايات وأهداف لأي إستراتيجية للتنمية السياسية والبشرية.

محاضرات مقياس الحوكمة المحلية لطلبة السنة الأولى ماستر /س2

أنماط العلاقة بين المجتمع المدني والدولة

والمتغيرات المؤثرة فيهما

شكلت العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بؤرة اهتمام عدد كبير من المفكرين والباحثين، حيث اتجهوا إلى وصف شكل العلاقة بين الطرفين علاقة تصادم وصراع. وفي ضوء هذه الرؤى يمكننا أن نحدد تصورا نظريا لأنماط العلاقة بين المجتمع المدني والدولة

أولا: التعاون والتنسيق:

جوهر هذا النوع من العلاقات يوحي مند الوهلة الأولى إلى صورة مثالية للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة، حيث يشكل كل طرف حلقة مهمة لا يمكن الاستغناء عنها في تدبير الشأن العام على جميع المستويات من خلال انخراط الدولة بمؤسساتها والمجتمع المدني بمختلف تنظيماته. فهذه العلاقة تنم عن متغيرين مهمين يتمثل الأول في قبول الدولة للمجتمع المدني واعتراف هذا الأخير بشرعية المجتمع السياسي، والعمل في إطار مشترك على مستوى صياغة القرارات السياسية والسياسات العامة دون الضرب في استقلالية المجتمع المدني

وتتعدد مجالات التنسيق في هذا المجال: فعلى المستوى القانوني تضع الدولة ترسانة قانونية منظمة للمجتمع المدني إن على مستوى تأسيس الجمعيات والمنظمات وإشهارها وتحديد مصادر التمويل والميزانية، وأحقية الحصول على مساعدات أجنبية من جهات خارجية.

أما على المستوى السياسي فإن مؤسسات المجتمع المدني تسعى إلى التأثير في الحياة السياسية من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والمساهمة في صنع السياسات العمومية في إطار تدبير الشأن العام

وفي المجال الاجتماعي تعمل مؤسسات المجتمع المدني بتنسيق مع القطاعات الحكومية على إنجاح مجموعة من السياسات القطاعية كالتعليم والصحة والبيئة. ومن أمثلة هذا التنسيق الحوارات

الاجتماعية حول بعض القضايا الاجتماعية التي تجمع بعض مسئولي القطاعات الحكومية مع فعاليات المجتمع المدني (نقابات، جمعيات...)، كذلك التنسيق بين جمعيات حقوقية تنشط في مجال حقوق الإنسان مع الجهاز القضائي في معالجة بعض القضايا المتعلقة بالحقوق والحريات

وقد أصبحت جمعيات المجتمع المدني بالنسبة للحكومات آلية من آليات تحقيق الإصلاح على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية. ففي المغرب ارتبط التفاعل بين الدولة والمنظمات غير الحكومية بتطوير المنظومة التربوية ومجال حماية البيئة وقضايا المعاقين وتنمية القدرات النسائية وتحسين أوضاع الطفولة والاهتمام بملفات حساسة كملفات ضحايا التعذيب

وتأسيسا على ما سبق فإن الرهان المطروح يبقى في مدى قدرة الحكومات على قبول مؤسسة المجتمع المدني كشريك جديد وفاعل لامناص منه في تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومنه تحقيق التنمية المستدامة

التنافس والصدام

إن وجود مؤسسات للمجتمع المدني التي تسعى إلى مكافحة الفساد والظلم وسوء استخدام السلطة في النظام السياسي يجعلها تمثل تهديدا حقيقيا لشرعية النظام السياسي خصوصا منذ فضح الانتهاكات والخروقات التي تقوم بها السلطة السياسية في مجال حقوق الإنسان

كما يحث صدام بين المجتمع المدني والدولة عند كل محاولة تقييم الممارسات غير القانونية وكذلك ينشأ الصراع والمواجهة عند قيادة منظمات المجتمع المدني لكل شكل احتجاجي أو حراك مجتمعي للمطالبة بتحسين الأوضاع أو رفض القرارات التي تصدرها الدولة

ويزداد هذا الصراع عند كل محاولة اتصال بجهات خارجية لطلب المساعدة والدعم منها ضد تصرفات النظام السياسي. وهذا ما يدفع الدولة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لمنع عمل تلك المنظمات من وقف للتمويل أو سحب التراخيص أو محاولة تفتيتها من الداخل لأنها أصبحت تمثل خطرا على بقاء

النظام أو استمرار يته ويمكن إجمال مرحلة التنافس والصدام بين المجتمع المدني والدولة في أن جل النظم السياسية تقوم بعرقلة إنشاء المنظمات وفي حالة نشوئها فإنها تقوم بالحد من فعاليتها عبر الرقابة والسيطرة عليها

وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود مجتمع مدني فاعل يجعل الدولة في خطر حقيقي في مواجهة الأفراد مباشرة معهم لتتشكل عندنا من جديد مرحلة العنف في مواجهة العنف

ثالثا: السيطرة والهيمنة

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني يجب أن تحكمها قاعدة أساسية مفادها استقلالية المجتمع المدني. إلا أن الواقع يكشف عكس ذلك خصوصا في ظل النظم التسلطية ولا أدل على ذلك ما يقع في الدول العربية. هذه الأخيرة التي تزخر بجملة من منظمات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها إلا أن المشكلة التي تطرح نفسها تتمثل في مدى فاعلية هذه المنظمات وكذا في طبيعة علاقتها بالدولة، إذ تعرف هذه العلاقة عدم الثقة وانتشار سلطة الدولة على جميع مجالات الحياة المجتمعية مفهوم تعمل الدولة على إخضاع تلك المنظمات تحت سيطرتها من خلال تغلغل الجهاز البيروقراطي الرسمي والتنظيم الحزبي الحكومي المسيطر فيها. وقد اعتبر عبد الله ساعف أن الدولة هي من قامت بتهميش دور مؤسسات المجتمع المدني العربي؛ لبسط سيطرتها حتى لا تتقلص سلطاتها حتى قال

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة الاجتماعية، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية

فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لدولنة المجتمع، ومنع قيام أي حركة تجنيد اجتماعية تحد من سلطاتها. والحقيقة أن ذلك لا يعني في التحليل النهائي تقوية الدولة، فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها، والمجالات والاختصاصات التي تمتلكها، وطموحاتها الزائدة لاحتلال كل المواقع، إضافة إلى أجهزتها وآلياتها المتنوعة، قد تخفي ضعفا جوهريا، ووجودا هشا للسلطة. ففي وسط متخلف من المستبعد أن يعني وجود الدولة في كل مكان، أنها بالفعل قوة حقيقية

وقد تبنت القيادات الحكومية عددا من الاستراتيجيات للهيمنة والسيطرة على مؤسسات المجتمع المدني لعل من أبرزها

. إستراتيجية الاختراق

حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم أو من الموالين للدولة وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل.

. إستراتيجية التنظيمات المماثلة: لقد عملت القيادات الحكومية على الحد من فعالية التنظيمات المدنية ولاسيما الحقوقية والدفاعية 40من خلال إنشاء منظمات مقابلة لها في كنف الدولة ويسيطر عليها النظام ومؤيدوه ويكون الهدف الأساسي احتواء التنظيمات التي تمثل تحديا للدولة

. إستراتيجية الإكراه والقمع :

حيث تعتمد القيادات الحكومية على القدرات الأمنية المملوكة لديها من أجل احتواء أي تهديد لها من قبل بعض التنظيمات والمؤسسات المستقلة.

محاضرات مقياس الحوكمة المحلية لطلبة السنة الأولى ماستر /س2

الإشكاليات والمتغيرات المؤثرة في العلاقة بين المجتمع المدني والدولة

أولا: إشكالية الثقافة السياسية

يلعب مدخل الثقافة السياسية دورا ذا شأن في تحليل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، ويستند مدخل الثقافة السياسية على أساس أن القيم والمعتقدات عوامل مهمة في تحديد كيفية تصرف الأفراد ونوعية توجهاتهم تجاه النظام السياسي.

أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا في بناء تلك الثقافة السائدة وتتأثر بها كذلك، فهي تؤثر في الثقافة السائدة من خلال مساهماتها في عملية التنشئة السياسية، وخلق تصور لتشكل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة

ثانيا: إشكالية التنظيم الاقتصادي

إن نشأة المجتمع المدني الأولي في الدول الغربية كان نتيجة التطور الاجتماعي الذي واكب التنظيمات الاقتصادية الجديدة التي عرفتها تلك الدول، ونتيجة ما عرف بالاقتصاد الرأسمالي، حيث أن تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الرأسمالي يمكن له أن يساعد في قيام النظام الديمقراطي، إلا أنه لا يمثل العامل الوحيد في سبيل قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها، وبالرجوع إلى إشكالية العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في ظل الانفتاح الاقتصادي وقيام اقتصاد السوق، يمكن لنا القول أن اقتصاد السوق يفسح المجال أمام المبادرات الفردية ويقوي القطاع الخاص ويقلص دور الدولة في الهيمنة على الاقتصاد، الأمر الذي يساعد على تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني ويعزز الديمقراطية.

ثالثا: الإطار القانوني

تمثل التشريعات القانونية المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني داخل الدولة إحدى العوامل المهمة في تحديد شكل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، وفي استمرار وتواصل الطرفين، في ذلك بقول رئيس لويد أنه من الممكن استخدام القانون كأداة للطغيان، كما حدث في العديد من المجتمعات والعهود أو كأداة لتحقيق تلك الحريات الأساسية التي تعتبر في المجتمع الديمقراطي جزءا جوهريا من الحياة الكريمة

فالأصل في التشريعات المؤطرة لعمل مؤسسات المجتمع المدني أن تتسم بالاستقلال النسبي، كما تساعد تلك التشريعات مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في الشؤون العامة، وتحصنها مجموعة من الضمانات لتحقيق أهدافها، ويمكن أن تحد تلك القوانين من عمل تلك التنظيمات ما يدفعها إلى مزاولة عملها سرا، الأمر الذي يخرج بالعلاقة بين الدولة وتلك المؤسسات من دائرة التعاون أو التوازن إلى دائرة التصادم وانعدام الثقة بين الطرفين، مما يجبر تلك المؤسسات على انتهاج أساليب للتحايل على المعوقات القانونية التي قد تصغها الدولة، والتي قد تفقد الدولة هيبتها ومشروعيتها بين وبتخلي الدولة عن التدخل في المجال الاقتصادي ونقص مواردها المالية ومناصب الشغل التي تراقبها، تراجع دورها كدولة عناية تركت المواطنين يواجهون مصيرهم عزلا

إن الطبيعة تقاوم الفراغ كما يقول أرسطو فأمام تخلي الدولة عن أدوارها أصبح من الضروري على المواطنين أن يفكروا في خلق أجهزة ومؤسسات تحميهم وتضمن حقوقهم سواء في مواجهة مشغلهم أو في مواجهة شركات الإنتاج والتوزيع، أو في مواجهة السلطة ورجالها أو في مواجهة بعضهم البعض.